

الغانم يهنئ نظيره في غانا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية غانا البان سوماننا كينجسפורه باجيين، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

alwasat.com.kw

روح الدين: مساءلة وزير الصحة مستحقة



حمد روح الدين

أكد النائب حمد روح الدين، أن مساءلة وزير الصحة مستحقة. وقال روح الدين سوء فاضح، وتعطيل متعمد، وفشل ذريع، وتواصل للتخلف العام في إدارة البلد، توجتها الإدارة الهزيلة للملف الصحي. مساءلة مستحقة لوزير الصحة.

الساير: صحة الناس ومصالحهم ليست مكان لتجاريكم.. الدول لا تدار بالعشوائية

قال النائب مهند السايير لسمو رئيس الوزراء أن صحة الناس النفسية وأرزاقهم ومصالحهم ليست مكان لتجار بكم الدول لا تدار بالعشوائية. وأكد النائب مهند السايير أن تكرار فرض الحظر مؤشر على خلل في إدارة الأزمة من جهة وضعف تطبيق القانون من جهة أخرى ونقول لرئيس الوزراء صحة الناس النفسية وأرزاقهم ومصالحهم ليست مكان لتجار بكم الدول لا تدار بالعشوائية!

الطريجي: اقتراحي بتعديل قانون الانتخاب يتصدى لظاهرة نقل الأصوات

تقدم النائب الدكتور عبد الله الطريجي باقتراح بقانون في شأن تعديل المادة الأولى من القانون 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة. ونص التعديل على أن تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس، ويكون لكل ناخب حق الإدلاء بثلاثة أصوات، وبواقع صوتين لمترشحين اثنين في الدائرة المقيد فيها الناخب، وصوت لمرشح واحد في أي من الدوائر الأخرى، ويمنح كل ناخب ورتين انتخابيتين، ورقة للدائرة المقيد فيها ورقة للدوائر الأخرى، ويثبت في كل ورقة تصويته، وله ان يستعمل حقه في دائرة دون الأخرى، وتبطل ورقة الانتخاب إذا تضمنت أكثر من العدد المطلوب.

وأكد الطريجي في المذكرة الإيضاحية للاقتراح ان استخدام الصوت الواحد ككرس الفردية في العمل البرلماني وشتت العمل المشترك وكرس جوانب قبلية ومناطقية في الممارسة الانتخابية، الأمر الذي يجعل تعديل قانون الانتخاب أمرا في غاية الأهمية لما يمثله النظام الانتخابي من أهمية. وتساءل هل يعقل ان يمنح المواطن الحق في انتخاب عشر مرشحين في البرلمان؟ وهل قوة الصوت لا تمثل الا في شخص واحد؟ فالديمقراطيات المتقدمة التي أخذت بالصوت الواحد كان للدائرة الانتخابية فيها ممثل واحد وليس عشرة. وقال لأن الهدف هو التخلي عن الصوت الواحد وهجران هذا النظام الانتخابي العقيم، فقد جاءت الفكرة بإصلاح النظام الانتخابي وما يرافقه من بعض الممارسات.

الجمد: المواطن والاقتصاد ضحية قرارات الحكومة الجديدة

قال النائب احمد الحمد إن قرار مجلس الوزراء بالحظر الجزئي هو استمرار لمسلسل مل الناس من تكراره وتداعياته، فقد جربنا الحظر الجزئي والكل يلم بتغيير الأرقام. وأضاف الحمد المواطن والاقتصاد هما ضحية هذا الأمر.. للأسف نرى أن أول قرار حكومي في الحكومة الجديدة قرار مكرر في معالجة الأزمة وغاب عنه الإبداع والحلول المبتكرة، ومازلنا حتى الآن في مرحلة الحلول أحادية الرؤية.

الصالح يسأل وزير المالية عن خطط حكومية تتعلق بالإصلاح الاقتصادي؟

اعلن النائب خليل الصالح عن توجيهه سوألا إلى وزير المالية، ونص السؤال على مايلي: تما إلى علمي أن الحكومة تسعى إلى تطبيق خطط إصلاح اقتصادي تحمل في طياتها رفع لأسعار السلع والخدمات وفرض ضرائب جديدة، ولما كانت مثل هذه التوجهات تزيد من أعباء المواطنين وتهدد استقرارهم المعيشي خصوصا فئة متوسطي ومحدودي الدخل، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

- هل هناك خطط حكومية تتعلق بالإصلاح الاقتصادي؟ وما الأسس التي بنيت عليها الوزارة خططها في الإصلاح الاقتصادي؟. ما خطة الوزارة لضمان عدم المساس بمحدودي ومتوسطي الشريحة؟

منذ أكثر من عام هو الحجر المنزلي خصوصا أن الدستور الكويتي نص على أن الدولة تعنى بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، والحجر المؤسسي ضمن هذه الوسائل التي يجب أن تتحمل الدولة؟

2- هل يشمل الحجر المؤسسي جميع القادمين من الخارج ومن كل الفئات أم توجد استثناءات؟ وإذا وجدت هذه الاستثناءات فما هي؟ وما أسباب ذلك؟

3- هل اتفق مع فنادق معينة؟ وما معايير اختيار تلك الفنادق؟ وهل توجد اشتراطات خاصة في شأن الفنادق؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما تلك الاشتراطات؟

4- هل ستكون الفنادق مجهزة طيبا لرعاية مرضي العلاج في الخارج الذين يحتاجون رعاية خاصة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، ما نوع هذه التجهيزات؟ وهل يوجد طاقم طبي معني بتنفيذ هذا الأمر؟

5- لماذا ألغيت فقرة إلزام الشخص المحجور بالسوار الاكتروني التي كان يعمل بها في السابق والإكتفاء بالتسجيل في تطبيق (شلوكت)؟ وكيف سيراقب الأشخاص المحجورون ومدى التزامهم بالبقاء في محجرهم؟

6- إذا كان هناك عدم التزام بالحجر المؤسسي، فما أسباب ذلك؟ وكيف تعاملتم مع مخالفي الحجر المؤسسي والمنزلي خلال الفترة الماضية؟ وهل أحيلوا إلى القضاء؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بعدد هذه الحالات.



احمد مطيع

1- كم عدد الموظفين غير الكويتيين في وزارة الدفاع والجهات التابعة لكم منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي باسمائهم وجنسياتهم والشهادات العلمية لكل منهم، ومسماياتهم الوظيفية والرواتب التي يتقاضونها والمكافآت والمزايا التي يتمتعون بها، وسنوات الخدمة لكل منهم.

2- هل توجد خطة لتكويت الوظائف في الوزارة والجهات التابعة لكم؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بصورة ضمنية منها.

3- عدد الوظائف التي تم إحلال العمالة الكويتية فيها محل غير الكويتيين في الوزارة والجهات التابعة لكم منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

السؤال لكل جهة ولكل عام على حدة. سؤالان إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- صورة ضمنية من عقود الوزارة الموقعة مع منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى الوكلاء الذين تعاقبتم معهم.

2- هل وقعت عقود بشأن توريد كميات من لقاح ضد فيروس كورونا ولم تصل الكمية المحددة بالعقود؟

3- ما إجراءات الوزارة المتبعة تجاه منظمة الصحة العالمية أو شركات الدواء والوكلاء الذين وقعت معهم العقود في حال لم تصل كميات اللقاح الواردة في العقود؟

المضف يطالب الحكومة الوفاء بتعهداتها بإقرار القوانين المتفق عليها في أول جلسة

المعقول ان نناقش جدوى أي حل وملاءمته من دون ان نعرف الحالة المالية للدولة، مبينا أنه وفقا للمادة 150 يتم شرح الحالة المالية للدولة مرة واحدة على الأقل في أي دور انعقاد. من جانب اخر قال المضف انه ارسل سوألا الي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ فامر العلي عن صفقه شراء طائرات fa80suber وبين أن هذه الصفقة تمت عام 2018، وتصل الي 5 مليار 185 مليون دولار وفقا لبيانات ديوان المحاسبة، وحسب اوراق وزارة الدفاع فان قيمة الصفقة مليار و 71 مليون دولار بينما بيانات وزارة الدفاع الامريكيه تقول ان الصفقة بقيمة مليار ونصف المليار دولار.

وقال ان سوأله ليس اتهاما لكنه استصاح عن سبب التفاوت في التقديرات وأي رقم هو الصحيح



عبدالله المضف

أخرى. وشدد المضف على ضرورة شرح الوضع المالي قبل مناقشة أي حلول لأنه من غير

علي احتياطي الاجيال القادمة»، مبينا ان هذا القانون مشوه وهناك اقتراحات ومعالجات

رياض عواد

طالب النائب عبدالله المضف الحكومة بالوفاء بتعهداتها للنواب بإقرار القوانين المقدمة والمتفق عليها في أول جلسة قادمة لمجلس الأمة.

وقال المضف في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة مؤخران الحكومة تعهدت عن طريق وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أمام النواب بأن القوانين التي تم تقديمها ستناقش وتقر في أول جلسة قادمة.

وقال المضف «انكر وانصح الحكومة باكملها بان تلتزم بهذا الوعد وأكد أنه اما اقرار هذه القوانين او المحاسبة، مشير إلى ان الجلسة الاولى ليست بعيدة، واما ان تقر هذه القوانين واما ان تأتي المحاسبة.

أكد المضف ان قانون السحب من الاحتياطي الاجيال القادمة لن يمر، «ولن نسحق ليد ان تمد

الصيفي يدعو مقامي استجواب رئيس الوزراء إلى مقاطعة قسم الحكومة



الصيفي مبارك

دعى النائب الصيفي مبارك الصيفي: النواب ال (38) المؤبدين للاستجواب السابق إلى مقاطعة قسم الحكومة وإسقاطها واجبارها على الرحيل غير المنسوف عليه وعدم عملية الشريعة الدستورية لافتقادها القدرة علي ادارة الدولة ما رأينا من تخططات شاهدها الجميع ان تمنح الشريعة لمن لا يحترم إرادة الأمة.

الداهوم يسأل وزير الخارجية والتربية والتعليم العالي عن «أحكام قضائية»



د. بدر الداوم

وجه النائب د. بدر الداوم سوألين إلى وزير الخارجية ووزير التربية والتعليم العالي في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، ونص السؤال إلى وزير الخارجية، الشيخ أحمد ناصر المحمد على ما يلي:

نمي إلى علمي صدور حكم قضائي بالزام وزارة الخارجية بتعويض مواطنين بمبالغ طائلة عن الأضرار التي لحقت بهم جراء إهمال وتصغير وتراخي الوزارة في القيام بأعمال الوكالة الصادرة من المواطنين لوزارة الخارجية للمطالبة بحقوقهم في الدول الكائن بها سفارتنا بالخارج سواء كانت هذه الحقوق ناتجة عن حوادث ترنبت على وفاة أو غيره.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: هل أجرت الوزارة تحقيقا مع الموظف المسؤول عن هذا الإهمال أو التصغير والذي ترتب عليه إهدار المال العام وسداد التعويضات من خزينة الدولة؟ إذا كانت وأوقع الجزاء عليه؟

كما نص السؤال إلى وزير التربية والتعليم العالي، د.علي المضف على ما يلي: نمي إلى علمي صدور بالعديد من الأحكام القضائية ضد جامعة الكويت بغض الإلغاء القرار الإداري الصادر بعدم قبول بعض الطلبة المتقدمين للتسجيل ببرامج كلية الدراسات العليا (دبلوم / ماجستير / دكتوراه) رغم استيفائهم كافة الشروط المطلوبة والمتنوص عليها في لائحة كلية الدراسات العليا.

وكان الحكم الصادر بإلغاء تلك القرارات مبني على انحراف الجامعة وتصرفها في استخدام سلطتها في القبول وذلك لقبول الجامعة طلبة حاصلين على درجات أقل من طلبة آخرين تم استبعادهم.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

- هل يفتح تحقيق عند صدور أحكام من هذا النوع للكشف عن أي شبهة فساد أو استغلال نفوذ؟
- من المسؤول عن تعويض الدولة عن المبالغ التي يحكم بها كتعويضات وآتباع حمامة للمحكوم لصالحهم؟

3- هل حوسب المسؤول عن كل ذلك؟